بسبب الفقر والضغوطات الاجتماعية

الأطفال يخوضون غمار الحرب

٣٠٠ ألف طفل يشاركون في الصراعات المسلحة

ب،، أول ما يلفت انتباه المتابع للشأن اليمني في ظل الأزمة السياسية الراهنة والاضطرابات التي تشهدها البلاد وجود أطفال صغار يحملون أنواعاً مختلفة من الأسلحة ويشاركون فعلياً في الصراعات المسلحة والمواجهات الحربية.

وفي منطقة الحصبة بالعاصمة صنعاء مثلاً وهي بؤرة الصراع هناك من أبناء القبائل محاربون تقل أعمارهم عن سن الـ١٨ وهؤلاء على ما يبدو اضطرتهم ضغوطات إجتماعية كالفقر والحاجة إلى خوض المعارك الدامية الأمر الذي يلقي بتأثيرات نفسية مباشرة على هؤلاء المحاربين الصغار.

كتبت/ زهور السعيدي

ظاهرة عالمية

تعرف المنظمات الدولية المختصة الأطفال المجندين بأنهم الذين ينخرطون في جماعات مسلحة وهم دون الثامنة عشرة من العمر وهذه الظاهرة تكا تكون عالمية فهي موجودة بحسب منظمات حقوقية دولية في أكثر من ٣٠ بلداً في شتى أنحاء العالم.

وتقدر هذه المنظمات أعداد الأطفال الذين يشاركون في الصراعات المسلحة بنحو ٣٠٠ ألف طفل ودعت هذه المنظمة في بيانها للدول الكبرى إلى العمل من أجل الوقف الفوري لاستخدام الأطفال كجنود من قبل كافة أطراف الصراع في اليمن.

ومن المعطيات الواقعية التي ساهمت في اتساع ظاهرة الأطفال المجندين تطور الأسلحة المستعملة في القتال وهو ما جعل استعمالها أكثر سهولة من قبل الصغار مثل البنادق الاتوماتيكية التي يعد استخدامها سهلاً وفي متناول الجميع بعكس الطائرات والصواريخ وغيرها من الأسلحة الثقيلة المعقدة.

عوامل مساعدة

الأطفال الجنود هم أساساً أطفال كغيرهم من أطفال العالم وينتمون رلى أديان مختلفة وأعراق مختلفة ولكل منهم أحلامه وطموحه ولكن هناك بعض العوامل تجعل الأطفال أكثر عرضة للانضمام إلى الحركات المسلحة والمشاركة في حمل السلاح وهي الفقر، فقدان أحد الوالدين أو كلاهما أو العائلة، التفكك الأسري، العيش في منطقة بها حرب أو قتال، التدمير التام لمجتمع الطفل منزله أو مدرسته أو المستشفى أو مكان العبادة كما أن الأطفال الذين يعيشون في مراكز العناية بالايتام والأطفال الذين يعيشون في مخيمات اللاجئين هم بشكل خاص أكثر عرضة للانضمام إلى المنظمات العسكرية في حالة حدوث حرب.

مجبرون ومتطوعون

معظم الأطفال المجندين توضح، حسب خبراء المنظمات المختصة، في مختلف بلدان العالم بأنه لم يتم إرغام هؤلاء الأطفال المجندين على الانضمام إلى الجماعات المسلحة التي شاركوا معها. ولكن الباحثين اختلفوا حول عدد الأطفال الذين يمكن تصنيفهم في عداد المجموعة التي انضمت اجبارياً، ويؤكد المختصون بأن الضغوطات الاقتصادية والاجتماعية تلعب دوراً كبيراً لدى العائلات التي قام أطفالها بالتجنيد الطوعي. وتتمثل الأسباب التي تؤدي إلى مشاركة الطفل طوعياً في الرغبة الأساسية لتفادي المجاعة وتوفير الطعام للعائلة والوعود المقطوعة بصرف رواتب وعلاوات تدفع مباشرة لعائلة الطفل المجند وأحيانا يتم تهديد الأهالي بالعنف إذا لم ينضم الأطفال إلى إحدى الجماعات المحاربة.

وقد يتجه الأطفال إلى التجنيد تحت تأثير المغريات أو الأساليب غير المشروعة وقد يضطرون للانضمام إلى الجماعات المسلحة تحت وطأة الفقر، وكثيراً ما يخطف هؤلاء الأطفال من المدارس أو الشوارع أو البيوت ويجندون أو يتم استغلالهم لأغراض شتى فمنهم من يشارك في القتال ومنهم من يستغل لأغراض حربية أخرى مثل التجسس ونقل الرسائل أو للعمل كحمالين أو خدم.

التأثيرات المباشرة

يتعرض الأطفال المشاركون في الحروب وفقاً للمختصين والدراسات العلمية إلى عدم القدرة على النوم السليم ورؤيتهم للكوابيس، والتبول اللاارادي واضطرابات في تناول الطعام أو عدم القدرة على التركيز، كما يصاب بعض الأطفال باضطرابات ما بعد التعرض للصدمة مثل الرجوع بالذاكرة إلى الوراء وتذكر أحداث رهيبة حدثت سابقاً أمامهم أو شاركوا بها كما أن التعذيب والإهانة التي يتعرض لها الأطفال الجنود أو قيامهم بقتل الآخرين قد يؤدي إلى قيامهم بتصرفات غير صحيحة وقد يتعرضون للاكتئاب بسب فقدانهم لهويتهم المرتبطة بالجماعة إلى ينتمون إليها أو تصبح لدى بعضهم نزعات انتحارية ويعيش بعضهم في خوف دائم أو غضب دائم.

ونتيجة لذلك لا يستطيع هؤلاء الأطفال أن يخططوا لمستقبلهم أو يبحثوا عن أهداف للمدى البعيد وقد يفقدون القدرة على التعاطف مع الآخرين أو التعبير عن أنفسهم بسبب ردات الفعل النفسية أمام القتل والدمار فقد تعلموا كيف يكبتون مشاعرهم.

بروتوكولات دولية

يعد البروتوكول الاختياري المحلق «باتفاقية حقوق الطفل» والمتعلق بإشراك الأطفال في النزاعات المسلحة والذي بدأ سريانه في فبراير ٢٠٠٢م والذي صادقت عليه اليمن أحد الأعمدة الرئيسية في الحملة العالمية الرامية إلى وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال كجنود حيث يعزز الحماية القانونية للأطفال ويساعد على الحيلولة دون استخدامهم في النزاعات المسلحة.

وينص البروتوكول الاختياري على رفع الحد الادنى لسن المشاركة المباشرة في العمليات العسكرية إلى ١٨ عاماً. كما يحظر التجنيد الاجباري في صفوف القوات الحكومية لأي شخص دون سن الثامنة عشرة وفي حالة الجماعات المسلحة غير الحكومية يحظر البروتوكول كل أنواع التجنيد الطوعي والقسري لمن تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً.

ويعد البروتوكول الاختياري إذا ما تم تطبيقه على أرض الواقع إنجازاً كبيراً بالنسبة للأطفال، غير أنه بحسب الخبراء لا يمثل رداً كافياً على انتهاكات حقوق الإنسان التي يكابدها آلاف الأطفال المجندين.